سنحرص دوما على تطوير العلاقات الثنائية مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

في اللقاء التشاوري الموسع لمناقشة الهجرة غير المشروعة في اليمن

الدكتور سميع: الهجرة المتزايدة تمثل عبئاً على اليمن

مشاركون يوصون بضرورة إبراز حجم تدفقات الهجرة غير الشرعية

صنعاء/سبأ:

أوصى المشاركون في اللقاء التشاوري الأول لمناقشة قضية الهجرة غير المشروعة بضرورة إبراز حجم تدفقات الهجرة غير الشرعية وهجرة العبور واللجوء من القرن الإفريقي إلى اليمن وانعكاساتها السلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية وحاجة اليمن إلى المساعدات المالية والفنية لمواجهة هذه الظاهرة .

كما أوصى المشاركون في اللقاء الذي انعقد أمس بصنعاء برئاسة وزير شؤون المغتربين الدكتور صالح سميع بضرورة تعزيز قدرات وإمكانيات وزارة شئون المغتربين بما يمكنها من تقديم أوجه الرعاية المختلفة للمغتربين اليمنيين بالخارج وحماية حقوقهم .. ودعوة الدول والمنظمات والصناديق المانحة للإسهام في دعم برامج وأنشطة الوزارة مادياً وفنياً ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ مسح شامل للمغتربين اليمنيين في مناطق اغترابهم.

وأكد الدكتور سميع أهمية اللقاء الذي يعد الأول من نوعه لمناقشة قضية الهجرة غير المشروعة من دول القرن الإفريقي وخصوصاً الصومال إلى اليمن، مشيراً إلى أن هذه الهجرة المتزايدة أصبحت تمثل عبئاً على اليمن في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تعيشها الصومال اليوم .

وقال:إن هذه المشكلة لا تقتصر على اليمن بل أنها تمثل مشكلة لدول الجوار باعتبار ان كثيراً من النازحين يعتبرون اليمن محطة عبور للهجرة غير المشروعة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وكثير من دول العالم، متمنياً أن يمثل هذا اللقاء نقطة تحول فيما يتعلق بالهجرة غير المشروعة باعتبار أن الجهات المشاركة تعاني من هذه القضية وستطرح الحلول التي تراها ، على أن تأخذ بها منظمة الهجرة الدولية عند إجراء دراستها الموضوعية التي تهدف إلى تقصي المشكلة ودراستها بإبعادها المختلفة.

وأعتبرأن تنفيذ هذه الدراسة سيمهد الطريق للحلول التي تخفف من وطأة هذه المشكلة إلى جانب ورش عمل أخرى سيتم الترتيب لها مستقبلاً حول هذا الموضوع تشترك فيها جهات متعددة وطنية ودولية .

فيما اعتبر وكيل وزارة الداخلية لقطاع خدمات الشرطة اللواء عبدالرحمن البروي هذه الفعالية خطوة عملية لوضع الحلول المناسبة للحد من آثار هذه المشكلة من خلال تدارس الأفكار والرؤى التي سيتم العمل بها عند تنفيذ خبير منظمة الهجرة الدولية للدراسة وفق أسس علمية تأخذ الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والصحية في هذا الجانب، مشيراً إلى المخاطر التي يواجهها النازحون الصوماليون من قبل المهربين الذين يلقوا بهم الى البحر في مسافات بعيدة من الساحل اليمني وهم غير قادرين على السباحة لمسافات طويلة الأمر الذي يودي بحياة الكثيرين منهم .

رئيس مصلحة خفر السواحل العميد علي أحمد راصع أكد أن الهجرة غير المشروعة من دول القرن الإفريقي وخصوصاً الصومال مثلت أحد أهم المشاكل التي تواجه المصلحة خصوصاً وان المصلحة لا تتواجد على امتداد الساحل اليمني الطويل نظراً للإمكانات المحدودة بما شكل ثغرة للمهربين الذين يستغلون ظروف النازحين الصوماليين، مشيراً إلى أن المصلحة وضعت خطة أمنية بالتعاون مع وزارة الدفاع حددت فيها مناطق تمركز المصلحة ، وتواجد القوات البحرية في مناطق أخرى بحيث أصبح التهريب في تلك المناطق شبه منعدم .

وبين انه حسب إحصاءات وزارة الداخلية فقد انحصرت نسبة 90 في المائة من التهريب في المناطق الواقعة ما بين بئر علي في محافظة شبوة وحتى سواحل محافظة أبين .

وأوضح العميد راصع في ورقة عمل أن هجرة الأفارقة إلى اليمن تستهدف في الأساس الدول الخليجية إلى جانب ايطاليا وبريطانيا وفرنسا ، حيث يعتبرون اليمن محطة ترانزيت غير ان الكثير ممن لايحالفهم الحظ يبقوا في اليمن.

وبينت الورقة أن ظاهرة الهجرة غير المشروعة تطورت في المنطقة بسبب عدم حل المشكلة الصومالية ونتيجة لتفشي المجاعة والبطالة في دول شرق إفريقيا وعلى وجه الخصوص في الصومال وإثيوبيا واريتريا وأوغندا.

وأضاف راصع "المصلحة عندما تقوم بمكافحة هذه الظاهرة إنما تستهدف المهربين بينما يتم تقديم كل العون والمساعدة للاجئين وتسليمهم للجهات المختصة ومنها مكاتب اللاجئين باعتبار أن اليمن هي البلد الوحيد في المنطقة الذي وقع على اتفاقية جنيف لحماية اللاجئين".. مؤكداً بأن حل هذه المشكلة مرتبط بشكل كبير بحل القضية الصومالية التي يعتبر حلها في غاية الأهمية لإستقرار المنطقة،إلى جانب تقديم الدول المتقدمة المساعدة للدول الفقيرة ومنها دول شرق إفريقيا للتغلب على ظاهرة الفقر وتفشي المجاعة وكل ذلك يتطلب مساعدة جادة من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للحيلولة دون تأثير هذه المشكلة على جميع دول العالم على وجه الخصوص الدول الغنية المجاورة والولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي .

وكيل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية العميد عبد الملك البشاري استعرض في ورقته الآثار التي تترتب على الهجرة غير المشروعة من القرن الإفريقي إلى اليمن من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، مشيراً إلى ان عدد اللاجئين الصوماليين حسب الإحصاءات الرسمية يزيد على /150/ ألف لاجئ صومالي في الأراضي اليمنية في حين لازالت عمليات النزوح متواصلة حيث بلغ عدد الواصلين الجدد وفقاً لإحصائيات وزارة الداخلية للعام 2007م /5153/ لاجئاً صومالياً منذ بداية العام الجاري فقط ، 72 في المائة منهم من فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين سن 18 إلى 40 سنة الأمر الذي يدلل على ان الهدف من عملية النزوح هذه إما البحث عن العمل أو اتخاذ اليمن منطقة عبور إلى دول الجوار والعالم بصورة غير مشروعة .

وقال البشاري: أن الآثار السلبية لتدفق النازحين يمكن تقسيمها إلى قسمين عامة تتمثل في تحمل الدولة أعباء السكن والعلاج والغذاء والتعليم والعمل والتسول والاستيطان وآثار سلبية أمنية تتمثل في قيام البعض بالاعتصامات المتكررة والاعتداءات على أفراد الحراسات الأمنية وكذا التزوير والسرقة والاتجار بالخمور والمخدرات وانتشار بيوت الدعارة وظاهرة النصب والاحتيال وغيرها من الآثار التي يترتب عليها مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية.. مشيراً إلى أن الدولة ممثلة بوزارة الداخلية تتحمل أعباء مالية مضاعفة نتيجة القبض على النازحين والمتسللين وترحيلهم إلى دولهم حيث وصل أجمالي المبالغ المصروفة عليهم من قبل وزارة الداخلية للأعوام 2007-1998م نحو /444/ مليون ريال هذا فيما يتعلق بإعادة المتسللين الأثيوبيين فيما يتم إرسال اللاجئين الصوماليين الى مخيمات اللاجئين المخصصة لهم في المحافظات اليمنية .

وكان مدير عام المنظمات الدولية بوزارة شئون المغتربين احمد الوشلي قد استعرض بشكل سريع التقارير والاتفاقيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتعلقة بالهجرة غير المشروعة وحقوق اللاجئين والتي صادقت عليها الجمهورية اليمنية في فترات سابقة وتهدف إجمالا إلى مراعاة الوضع الإنساني للنازحين واللاجئين من مختلف الجنسيات .

وأشار الوشلي إلى ما قطعته اليمن في مجال الهجرة ورعاية اللاجئين من خلال التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن والجهات وعبر القنوات والجهات ذات الاختصاص .

من جانبه استعرض مدير مكتب منظمة الهجرة في اليمن السيد /سنتيفانو تمقنيني/ الأعمال التي تقوم بها المنظمة منذ تأسيسها عام 1951م، مشيراً إلى أن المنظمة تعمل من خلال أعضائها الـ120 عضواً ومنهم اليمن على تقديم المساعدات للمهاجرين والنازحين إلى أي بلد في العالم وفق ما تضمنته نصوص اتفاقية جنيف للاجئين إلى جانب الإسهام في ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ودفع تكاليف ونفقات الترحيل .

وأوضح /سنتياغو/ أنه تم الاتفاق مع اليمن عام 2005م لتمويل مشروع مكافحة عمالة الاطفال الذي تتبناه وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتمويل وإشراف من منظمة /اليونسيف/، مشيراً إلى ان المنظمة ستقوم بتدعيم ومساعدة نقاط استقبال الأطفال المهربين في كل من حرض وصنعاء ، وفيما يتعلق بالهجرة من القرن الإفريقي أكد مواصلة المنظمة لتقديم الدعم للجهات المعنية في بلادنا بغرض الحد من الهجرة غير المشروعة إلى اليمن وكذلك التقليل من الهجرات الجماعية التي تتخذ من اليمن محطة للعبور إلى دول أخرى .

ممثل منظمة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عادل ياسمين أكد بدوره ان المنظمة تبذل كل ما بوسعها لتزويد اللاجئين الصوماليين الوافدين إلى اليمن بكل ما يحتاجونه من متطلبات الحياة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في اليمن وذلك للاجئين الذين يسجلون لدى المنظمة.. مشيراً إلى أن النازحين الصوماليين لليمن الذين يسجلون لدى مكتب الأمم المتحدة لطلب المساعدة لايتجاوزون ما نسبته 50 في المائة من أجمالي النازحين فيما يتفرق البقية في أجزاء مختلفة من مناطق اليمن بصورة غير مشروعة مما يزيد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تعاني منها اليمن جراء تدفق هؤلاء النازحين .

وأكد ممثل منظمة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين استعداد المنظمة تقديم كافة التسهيلات واوجه الدعم الممكنة لتنفيذ الدراسة المقرر البدء في تنفيذها خلال الأيام القادمة عن طريق منظمة الهجرة الدولية عن كيفية أيواء اللاجئين والحد من المخاطر التي تخلفها الهجرة غير المشروعة على اليمن والعالم بشكل عام .

هذا وقدم السيد /كلير بيتش/ خبير منظمة الهجرة الدولية المكلف بإجراء هذه الدراسة شرحاً عن عناصر واتجاهات دراسة الهجرة غير المشروعة إلى اليمن وخصوصاً هجرة اللاجئين الصوماليين إلى اليمن لما لها من تأثير إقتصادي واجتماعي وصحي، مشيراً إلى أن الدراسة ستتناول كل هذه الإبعاد من أجل الخروج بآلية تسهم في الوقاية والحد من الهجرة غير المشروعة والطرق الممكنة لإيجاد دعم دولي لليمن في هذا الجانب مع التركيز على التوعية عن طريق وسائل الأعلام المختلفة بأخطار هذه المشكلة وكيفية التقليل والحد منها .

وقد أثريت الجلسة بالمداخلات والنقاشات التي تقدم بها المشاركون والتي من شأنها وضع اللمسات الأولية للخبير الدولي المكلف بإجراء هذه الدراسة حتى تخرج بنتائج ايجابية تسهم في حل المشكلة بشكل علمي ومدروس.

حضر اللقاء ممثلون عن جميع الجهات المختصة في الحكومة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن.

بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

مناقشة المعوقات القانونية والإدارية أمام عمل المنظمات غير الحكومية

صنعاء / متابعات :

أكدت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة / أمة الرزاق علي حمد علي أهمية دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الإسهام كشريك فاعل في أطار تحقيق التنمية على كافة المستويات ، سواء من خلال رسم السياسات أو تنفيذها إضافة إلى دورها المتميز في ألرقابة على العمل الحكومي .

وأضافت الوزيرة في حفل افتتاح ورشة العمل الخاص حول واقع المنظمات غير الحكومية في اليمن التي ينظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني ضمن الشراكة مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان أضافت بأنه لابد إن يكون هناك رؤية متكاملة يتفق عليها الجميع فيما يخص القانون المنظم لعمل المؤسسات الأهلية لكي يتم تنظيم العمل خلال المرحلة المقبلة .

الأستاذ / عز الدين الاصبحي أكد بان هذه ألورشة تعد واحداً من الأفكار الهامة التي عملت على خلق شراكة حقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الواقع ورفع القدرات المؤسسية من خلال تبادل الخبرات ، مشيرا إلى وجود ترحيب ممتاز في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لمد جسور الحوار من اجل تطوير البيئة الحاضنة لعمل المؤسسات الأهلية مؤكداً على أهمية الشراكة المتكاملة بين مختلف الاتجاهات من اجل تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة.

بعد ذلك بدأت أعمال ورشة العمل حيث رأس جلسة العمل الأولى الدكتور / عبدا لكريم العوج من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وقدم خلالها الدكتور / عبد الباقي شمسان ورقة عمل حول تحديات العمل المؤسسي أمام المنظمات غير الحكومية، أما جلسة العمل الثانية فقد قدم فيها الأستاذ / على صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ورقة حول المعوقات الإدارية والقانونية أمام عمل المنظمات غير الحكومية (رؤية الجهات الحكومية) وقدم الأستاذ / خالد الآنسي المحامي ورقة حول عمل المنظمات غير الحكومية (رؤية المجتمع المدني) ورأس جلسة العمل الأستاذ / سنان العجي مقرر لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في مجلس النواب.

وشهدت جلسات أمس نقاشات جادة ومركزة حول عمل منظمات المجتمع المدني والقانون رقم (1) لسنة 2001م بشأن المؤسسات الأهلية وأهم المعوقات التي تعترض عمل منظمات المجتمع المدني.

حضر أعمال ورشة العمل التي بدأت صباح أمس 19 نوفمبر (70) مشاركا ومشاركة من ممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاءه من مجلس النواب وأعضاء من مجلس الشورى وقانونيين وأكاديميين مهتمين.

وستتواصل غدا أعمال ورشة العمل حيث سيتم تقديم ورقة عمل حول البيئة الآمنة لعمل المنظمات غير الحكومية، وستخصص جلسات عمل للخروج برؤية مستقبلية حول حرية الجمعيات والمنظمات وماذا يجب أن تكون عليه وذلك عن طريق تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل صغيرة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الورشة تأتي في إطار الشراكة القائمة بين عدد من منظمات المجتمع المدني والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان وتضم هذه المنظمات (مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان – الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات – المرصد اليمني لحقوق الإنسان – منظمة صحفيات بلا قيود – المدرسة الديمقراطية – المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات).

لحماية المستهلك من أشكال الغش والتدليس

وزارة الصناعة تعتزم فرض تراخيص إلزامية لإعلانات التخفيضات

صنعاء / سبأ :

تعتزم وزارة الصناعة والتجارة إصدار قرار وزاري يلزم جميع المحلات التجارية التي ترغب في إجراء أي إعلان عن تخفيضات موسمية وغير موسمية وتقديم الجوائز الحصول على ترخيص مسبق من الإدارة العامة للتجارة الداخلية أو مكاتب فروع الوزارة في المحافظات، في خطوة تهدف لحماية المستهلك من إشكال الغش والتدليس التي يتعرض لها جراء إعلان تخفيضات وجوائز وهمية.

ويأتي هذا الإجراء بعد تفشي ظاهرة إعلانات التخفيضات والجوائز القيمة والسحوبات المغرية بصورة غير مسبوقة في محلات البيع والمعارض التجارية، خاصة مع بروز انخفاض القوة الشرائية وفترات الكساد التي تشهدها الأسواق المحلية.

وكشف مدير عام الإدارة العامة للتجارة الداخلية بالوزارة محمد فرج بن عزون لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن هذا القرار المزمع إصداره سيعمل على إزالة كافة إشكال التضليل ومنع أي انتهاك أو إعلان مبالغ فيه من شانه خداع المستهلك او الأضرار به، خاصة مع كثرة الإعلانات والتخفيضات الوهمية التي برزت بصورة كبيرة، مشيراً إلى أن القرار سيلزم الراغبين في إعلان تخفيضات تقديم طلب إلى الإدارة موضحا فيه أسباب إجراء التخفيضات، ومدتها وقائمة بالسلع التي تسرى عليها التخفيضات يبين بها السعر الفعلي المحدد لكل سلعة وقت تقديم الطلب والسعر بعد التخفيض ونسبة التخفيض، إضافة إلى التأكيد على صحة وجدية التخفيضات بتقديم الفواتير لمده لأتقل عن شهر قبل التخفيض المطلوب.

وأشار بن عزون إلى أن نسبة التخفيض يجب ان لاتقل على 15% من السعر خلال الشهر السابق على بدء التخفيض وعلى المحل التجاري تقديم فواتير البيع خلال مدة التخفيض ليتم التأكد من نسبة التخفيض وعدم قيام المحل بعملية ممارسة الغش على المستهلك مع التأكد من مواصفات السلع والمنشاة .. مبينا انه لايجوز إن تجري التخفيضات أكثر من مرتين في السنة على أن لأتزيد المدة الواحدة على خمسة وأربعين يوماً فقط، فيما عدا في حالات تصفية المحل، أو التخفيض طوال العام بدون إعلان ومخالفة هذا القرار .

ولفت مدير عام التجارة الداخلية إلى ان الراغبين في تقديم الجوائز سيتم إلزامهم بتقديم طلب مسبق إلى الوزارة مبينا فيه نوع الجوائز وعددها والقيمة النقدية لكل جائزة وآلية منحها وشروطها وتاريخ السحب عليها وبداية ونهاية الحملة الترويجية، إضافة إلى تقديم كفاله بنكية غير مشروطة باسم الوزارة بقيمة الجوائز أو القيمة التي يحددها.

وقال" وفقا لمشروع القرار تحتفظ الوزارة بالكفالة، ويتم الإفراج عنها بعد تسليم الجوائز حسب الأصول بموجب كشوفات رسمية بأسماء الفائزين وأرقام هواتفهم وعناوينهم" .

وأشار إلى انه في حالة المخالفة يحق للوزارة مصادرة الكفالة أو أي جزء منها مع بيان الأسباب ونوع المخالفة.. منوها بان مشروع القرار يحظر على الأشخاص و الشركات المنتجة أو المستوردة للتبغ والسجائر الإعلان عن أي ترويج لبضائعها بأي وسيله كانت.

وأوضح بن عزون انه سيتم معاملة المعارض التجارية والصناعية الموسمية وغير الموسمية معامله المحلات التجارية فيما يتعلق بتطبيق هذه التعليمات.

وكان استطلاع للرأي أجراه مركز دراسات السوق وبحوث المستهلك أظهر أن غالبية المستهلكين اليمنيين لا يثقون بمصداقية التخفيضات والسحوبات التي يعلن عنها في الأسواق، وبلغت مستوى عدم الثقة في صنعاء 83%، مقارنة بـ 74% في أمانة العاصمة و 63% في محافظة تعز .

تطوير أساليب معلمي ومعلمات محو الأمية في دورة تدريبية في ذمار

ذمار / 14أكتوبر:

تتواصل ولليوم السابع عشر بمركز التدريب النسوي بمحافظة ذمار فعاليات الدورة التدريبية لمعلمي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار التي ينظمها على مدى عشرين يوماً في الإدارة العامه لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظة بالتعاون والتنسيق مع برنامج محو الأمية ومهارات الحياة.

وفي هذا الصدد أوضحت الأخت / نبات أحمد محمد الزراري . منسقة الدورة الأهمية التي تكتسبها هذه الدورة التي تندرج في إطار إهتمام القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لما من شأنه القضاء على الأمية من خلال الدعم المتواصل لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار للقيام بمهامه المناطة به وتوسيع نشاطه على مستوى مدن وأرياف محافظات الجمهورية .

وأشارت الأخت منسقة الدورة في سياق تصريح خاص لـ 14أكتوبر إلى أن الدوره تأتي أيضاً في إطار خطة جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وفروعه في محافظة ذمار الهادفة إلى تدريب وتأهيل المعلمين والمعلمات العاملين في صفوف محو الأمية وتعليم الكبار في عدد من مديريات المحافظة بغرض رفع الكفاءات والقدرات لدى المعلمين والمعلمات وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة في مجال طرق وأساليب التدريس إلى جانب إكسابهم العديد من المعلومات المرتبطة بعملهم في مجال محو الأمية وتعليم الكبار والتي منها التعرف على المفاهيم الحديثة في هذا المجال وخصائص الكبار من الأمين والأميات وذلك من خلال المحاضرات العملية والنظرية والتطبيقية إلى جانب محاضرات أخرى تخص مهام محو الأمية وتعليم الكبار .

من جانبها أشارت الأخت / نادية الحبشي . رئيسة فريق المحاضرين بالدورة إلى الأهمية التي تحتلها فعاليات الدورة التدريبية في رفع مهارات وقدرات العنصر البشري في مختلف مجالات العمل والتي منها أعمال ومهام جهاز محو الأمية وتعليم الكبار التي تحظى بالرعاية والاهتمام من القيادة السياسية الحكيمة ليتمكن من الأطلاع بدروه المنشود في القضاء على الأمية في اوساط المجتمع .

وأضافت نادية الحبشي ان المتدربين والمتدربات عددهم (50) معلماً ومعلمة تلقوا على مدى الأيام الماضية الخبرات اللازمة حول خصائص ومفاهيم تعليم الكبار وطرق التدريس والتخطيط الدراسي والوسائل التعليمية والقياس والتقويم الدراسي وكذا التعريف بالمنهج الدراسي الخاص بمحو الأمية وتعليم الكبار .

يذكر أن هذه الدورة التي سوف تختتم فعالياتها صباح يوم الخميس المقبل تأتي في إطار الاعداد والتحضير لبدء العام الدراسي الجديد لصفوف محو الامية وتعليم الكبار 2007م.2008م.

المؤتمر يواصل أعماله اليوم في جامعة تعز

محافظ تعز: مؤتمر الطفولة الثالث يتناول أهم مرحلة في حياة الفرد التي تحدد شخصيته

تقرير / عبدالرؤوف هزاع
تصوير / محمد هزاع :

تتواصل اليوم أعمال مؤتمر الطفولة الوطني الثالث بقاعة 22 مايو في جامعة تعز، وكانت أعمال المؤتمر قد بدأت أمس تحت عنوان أطفال في ظروف صعبة واقعهم وسبل حمايتهم ودمجهم للمجتمع، والذي نظمه مركز التأهيل والتطوير التربوي لجامعة تعز بالتعاون والتنسيق مع مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركائه ومنظمة اليونيسيف ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي بداية الاحتفال ألقى الأخ / صادق أمين أبو رأس محافظ محافظة تعز رئيس المجلس المحلي راعي المؤتمر كلمة قال فيها: إننا نلتقي اليوم مجددا في رحاب جامعة تعز كصرح علمي نلتقي مع هذه الفعالية مؤتمر الطفولة ومايمثله من أهمية بالغة وموضوعية كونه يتناول أهم مرحلة في حياة الفرد والتي تحدد شخصيته فضلا عن تناوله موضوعاً يعانيه الواقع الحالي وهو موضوع الطفولة في ظروف صعبة أولئك الأطفال المشردون والمتسولون والذين يساء معاملتهم.

وأشار الأخ المحافظ في سياق كلمته إلى الاهتمام المتزايد من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح وليس أدل على ذلك الاهتمام من تأسيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وتوفير الدعم لممارسة مهامه وحماية الأطفال ورعايتهم وتوفير فرص التعليم والتطبيب من منطلق الحفاظ على حقوق الأطفال.

وعقب ذلك أوضح الدكتور محمد عبدالله الصوفي رئيس جامعة تعز رئيس المؤتمر في كلمته بأن هذا المؤتمر أصبح تقليدا سنويا رائعاً وتحرص جامعة تعز على التعاون مع شركاء دائمين وفي مقدمتهم مجموعة هائل ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة ومكتب اليونيسيف والشؤون الاجتماعية والعمل.

وقال إننا نتعاون على تناول القضايا في إطار ترجمه الجامعة لخدمة البحث العلمي وخدمة المجتمع ليؤدي البحث العلمي دوره في عملية التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن عملية التنمية لابد أن يرافقها نشاط بحثي وهذا ما تحرص عليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح.

وكان الدكتور عبدالحكيم الحكيمي مدير مركز التدريب والتطوير التربوي منسق المؤتمر قد أشار في كلمته إلى أهمية هذا المؤتمر الذي ركز على شريحة الأطفال الذين يتعرضون لظروف سيئة، وستناقش أوراق العمل العديد في المواضيع الخاصة بهم ولاشك أن نتائج المؤتمر ستخرج بنتائج إيجابية.

وأضاف لقد شكلت فئة الأطفال 51 % من سكان الجمهورية اليمنية وكان اهتمام جامعة تعز بهذا الجانب جاء انطلاقا في أهمية هذه المرحلة وما تتطلبه عملية التنمية في المستقبل وماتشكله فئة الأطفال من جانب هام في عملية التنمية، ولذا فإن الكل معني بحماية الأطفال وخلق شخصية متوازنة للطفل وحماية وتنمية قدراته.

فيما ألقى الأخ / فضل بشير مدير مكتب اليونيسيف بمحافظة تعز أشار فيها إلى أن الاهتمام بالطفولة هو من صميم عمل منظمة اليونيسيف التي لاتألو جهدا بأن تسهم في تحسين أوضاع الأطفال ودعم منظمة اليونيسيف هو فهم متواز مع خطط التنمية، مؤكدا أن إيجاد الحلول لها تتم بالشراكة مع كل القطاعات.

والمح إلى أن اهتمام اليمن بحقوق الطفولة هو التزام واضح بالطفل وتحصيل حقوقه في الحياة وحمايته من التسول والتشرد والاستغلال.

وكان الأخ زيد النهاري مدير الإعلام بمجموعة شركات هائل قد ألقى كلمة المولين أكد على ما تجلى به المؤتمر من معاني الشراكة الفاعلة مع كل الأطراف القطاع العام والمختلط والخاص، مشيراً إلى أنه أمر يقدم تجربة ناجحة ومهمة في هذا المجال ويعكس الشعور بقضايا الطفولة وقضايا المجتمع وعقب ذلك قدمت في جلسة العمل الأولى للمؤتمر أوراق العمل حول الطفل في مدينة عدن وعلاقتها بالسمات الأبتكارية ومستوى التفكير الابتكاري .

– نماذج من التشريعات الابتكارية النبوية لحماية الأطفال من الانحراف

– الأسباب والعوامل المؤدية إلى تكوين ظاهرة الأطفال في ظروف صعبة .

– لحماية القانون للطفل إثناء النزاع المسلح .

– ضمان حقوق الطفل في القانون الدولي

– الأسباب والعوامل المؤدية إلى تكوين ظاهرة أطفال الشوارع

– تربية الأطفال في الإسلام

– انحراف الإحداث المفهوم – العوامل – نظام التعامل

أما جلسة العمل الثانية فقد شملت ندوة حول واقع الطفولة في اليمن من خلال خبرات وطنية .

هذا وسيواصل المؤتمر أعماله صباح اليوم بعدد من أوراق العمل للباحثين في جامعة تعز وبحثين موفدين من جمهورية مصر العربية للإستاد الدكتور عبد الرقيب البحيري من جامعة أسيوط وكذا بحث للأستاذ الدكتورة داليا الهثيمي من جامعة عين شمس ؟

ومن المقرر تختتم أعمال المؤتمر غد الأربعاء، وكان قد حضر أعمال المؤتمر عدد من الباحثين والمهتمين.

من جانب أخر عقدت صباح أمس في مدينة تعز ورشة العمل الخاصة بالترويج للقرار 56 حول لائحة الإعمال المحظورة على الأطفال العاملين دون سن 18 سنة ، بحضور الأخ محمد عبدا لملك الهياجم وكيل محافظة تعز والأخ عبد محمد الحكيمي وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والأخ شاهر عبد الرحمن مسؤول متطوع بجمعية هائل سعيد أنعم

وفي الكلمة التوجيهية لـالأخ / وكيل المحافظة أمام المشاركين في الورشة أوضح فيها بأن عمالة الأطفال أصبحت ظاهرة ينبغي الوقوف أمامها من قبل كافة أطراف الشراكة المجتمعة وأفراد المجتمع مشددا على ضرورة دور الأسرة باعتبارها حجر الزاوية في تربية الطفل وتنشئته تنشئة سليمة .

وكان الأخ عبد محمد الحكيمي وكيل أول وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والعمل قد أكد في تصريح خاص لصحيفة 41أكتوبر بان ورشة العمل هذه تناقش اتفاقيتين صادرتين عن منظمة العمل الدولية الأولى رقم 138 والتي تحدد سن العمل والاتفاقية الأخرى رقم 182 .

والم إلى هناك هدفاً آخر لهذه الورشة وهو التوعية لأرباب العمل والأطفال العاملين على أساس إن هناك ظروف تدفع الأطفال إلى العمل .

الجدير ذكره إن هذه الورشة التي حضرها أطراف عديدة من أرباب العمل وجهات ذات

ورشة عمل تربوية للتوعية بالحفاظ على المياه الجوفية

عدن / ذكرى جوهر :
تصوير / علي الدرب :

اختتمت في الهيئة العامة لحماية البيئة ورشة عمل خاصة بقطاع التربية والتعليم لمحافظة عدن بعنوان (التعليم ودوره في الحفاظ على المياه الجوفية من التلوث والاستنزاف) بمشاركة اثنين واربعين مشاركا من مدراء ومسؤولي الأنشطة في المدارس ومكتب التربية والتعليم، واستهدفت الورشة قطاع التعليم بشكل عام والطلبة بشكل خاص من أجل تنمية الوعي المائي للطلبة وأن يكون هدفا رئيسيا من اهداف العملية التعليمية لتنمية الوعي لدى الطلبة بمستقبل الموارد المائية حتى تصبح العملية التعليمية تعمل على تنمية النشء بما يدور حوله من المستجدات الحياتية ليكون مشاركا فعالا ومفيدا في المجتمع.

ونوقشت في الورشة أوراق عمل تتعلق بالماء والحياة والوضعية الراهنة للمياه الجوفية في الحوض المائي لمحافظات عدن ولحج وأبين والتعليم ودوره المهم في المساهمة بالحفاظ على المياه الجوفية من التلوث.

وفي افتتاح الورشة أمس الأول ألقى المهندس عبدالعزيز مهيوب محمد مدير عام الهيئة العامة للموارد المائية كلمة اكد فيها الدور الذي يلعبه قطاع التربية والتعليم في مجال التوعية المائية وكيفية المحافظة عليها وترشيد استخداماتها.

واكد ان الهدف من الورشة نشر الوعي المائي بين أوساط الطلاب في المدارس إيمانا بدور المدرسة في توعية الأجيال بنقل المعرفة والمعلومة من المدرسة الى البيت ومن ثم الى المجتمع ككل.

وأوضح أن مكتب الهيئة العامة للموارد المائية قد بدأ منذ وقت مبكر بالتنسيق والتعاون مع مكتب التربية والتعليم بالمحافظة بإدارة الأنشطة المدرسية بتنفيذ حملات التوعية المائية في المدارس وذلك من خلال إصدار المجلات الحائطية وعمل تصاميم المجسمات التي تعبر عن مجالات تنمية الموارد وترشيد استخداماتها.

حضر الورشة بعض الممثلين لفروع الهيئة العامة للموارد المائية في بعض المحافظات.

أخي المواطن .. أختي المواطنة

التطعيم ضد الحصبة في الحملة ضرورة لا تغني عن التحصين الروتيني فلاتتهاون

الحملة التكميلية نحو القضاء على مرض الحصبة في الفترة (24-29 نوفمبر 2007م) لجميع الأطفال من (9 أشهر - 15 عاما) في محافظات (عدن - شبوة - مأرب - الجوف - صعدة) بكافة مديرياتها، (مديريات إب - الظهار - المشنة) بمحافظة إب، ومديريتي (ظليمة حيور - ثلا) بمحافظة عمران، ومديرية (بني سعد) بمحافظة المحويت، ومديرية (جيشان) بأبين.